

1. مفهوم ميزان المدفوعات 2
2. العوامل المؤثرة في توازن ميزان المدفوعات: 2
3. أقسام ميزان المدفوعات: 2
4. الاختلال في ميزان المدفوعات 4
- 1.4. أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات 4
- 2.4. أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات 5
5. آليات تعديل الاختلال في ميزان المدفوعات 6
- 1.5. التعديل الآلي (التلقائي): 6

ميزان المدفوعات

يعد ميزان المدفوعات من بين أهم المؤشرات الاقتصادية التي يمكن من خلالها إعطاء دلالات معبرة عن الوضعية الاقتصادية لأي دولة من حيث مستوى تطور ونمو اقتصادها خلال فترة زمنية معينة، ويحدد درجة انفتاحها على الاقتصاد العالمي.

1. مفهوم ميزان المدفوعات

تتعدد تعريفات ميزان المدفوعات، ولكنها تتفق جميعاً في معنى واحد وهي أن ميزان المدفوعات لأي دولة لا يخرج عن كونه عبارة عن سجل تسجل فيه كل المعاملات الاقتصادية لدولة ما مع العالم الخارجي بين المقيمين في تلك الدولة وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة جرت العادة أن تكون سنة.

كما يعرف ميزان المدفوعات على أنه سجل محاسبي أو إحصائي موثق رسمياً، يعتمد قيدا مزدوجاً لخالصة المقبوضات والمدفوعات التي تترتب عليهما حقوق دائنية والتزامات مديونية للمقيمين من الأشخاص الطبيعيين والقانونيين في دولة ما مع الخارج نتيجة للمبادلات الاقتصادية والتحويلات الخارجية سواء كانت من طرف واحد أو من طرفين خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة.

وينصب اهتمام ميزان المدفوعات على المعاملات الاقتصادية الخارجية التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين، حيث يعتبر مقيماً كل شخص طبيعي أو معنوي فاقت مدة إقامته ستة أشهر في الدولة التي هو فيها، وغير مقيم بالنسبة لدولته الأصلية.

ويقوم إعداد ميزان المدفوعات على مبدأ القيد المزدوج، مما يجعله من الناحية المحاسبية متوازناً أي جانب دائن (إيجابي) تندرج تحته كافة المعاملات التي تحصل الدولة من خلالها على إيرادات من العالم الخارجي، وجانب مدين تنطوي تحته جميع المعاملات التي تؤدي الدولة من خلالها مدفوعات العالم الخارجي وتواجه عملية تسجيل العمليات الاقتصادية على ميزان المدفوعات صعوبات مثل مشكلة التفريق بين المقيم وغير مقيم، واختلاف أسس حساب القيم الدولية ومشكلة التوقيت..... الخ.

2. العوامل المؤثرة في توازن ميزان المدفوعات:

يتأثر ميزان المدفوعات بجملة من العوامل أهمها:

- **معدل التضخم:** يؤدي ارتفاع معدل التضخم إلى ارتفاع مستوى الأسعار المحلية التي تصبح أعلى من الأسعار العالمية، فتتخفيض الصادرات المحلية وتزداد الواردات لكون السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية مقارنة مع أسعار السلع المنتجة محلياً.

- **معدل الفائدة:** يؤدي ارتفاع معدل الفائدة المحلي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل، بغرض استثمارها في تملك سندات ذات عائد مرتفع، وعكس ذلك يؤدي انخفاض سعر الفائدة المحلي إلى هروب رؤوس الأموال، وذلك بسبب أن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، فينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي ترتفع فيها سعر الفائدة على المستوى العالمي، وذلك للاستفادة من الفرق بين السعريين.

- **سعر الصرف:** ارتفاع القيمة الخارجية للعملة يؤدي إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محلياً، وتجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعكس ذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات، وتجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.

3. أقسام ميزان المدفوعات:

يتكون ميزان المدفوعات من:

1.3 الحساب الجاري: تسجل فيه حسابات القيود الدائنة والمدينة للمعاملات الجارية التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين والتي تخص:

أ. **حساب السلع والخدمات:** يقيد حساب السلع والخدمات المعاملات في البنود التي تمثل مخرجات من أنشطة الإنتاج، والتي قد تكون في شكل سلع عينية (تجارة منظورة) أو في شكل خدمات (تجارة غير منظورة) ك: خدمات النقل والتأمين، خدمات البنوك والسياحة.... الخ، و يعبر عنها عموماً من خلال الصادرات (إنتاج من جهة المقيمين) والواردات (إنتاج من جهة غيري المقيمين).

2.3 الحساب الرأسمالي: تسجل فيه الحسابات المتعلقة بالمعاملات بين المقيمين وغير المقيمين الخاصة بالتحويلات الرأسمالية - من دون مقابل - مستحقة القبض والمستحقة الدفع، وكذا ما تعلق باقتناء أو التخلي عن الأصول غير المنتجة وغير المالية كالموارد الطبيعية وعقود الإيجار والتراخيص والأصول التسويقية (كالاسم التجاري والعلمة التجارية). وتمثل التحويلات الرأسمالية في التحويلات التي تنتقل فيها ملكية أصل معني (ما عدا النقدية والمخزونات) من طرف لآخر، حيث تتمثل في: إعفاءات الدين، مطالبات التأمين على غير الحياة، إعانات الاستثمار... الخ.

3.3 الحساب المالي: يعرض هذا الحساب القيود الدائنة والمدينة المتعلقة بعمليات اقتناء الأصول والخصوم المالية. كما يمكن أن تكون هذه القيود قيوداً مقابلة لقيود ما في حساب السلع والخدمات أو الدخل أو الحساب الرأسمالي أو بنود الحساب المالي الأخرى. إذ نجد على سبيل المثال أن تسوية معاملات التصدير يعبر عنها بزيادة في الأصول المالية كالعلة أو الائتمان التجاري أو الودائع، كما قد تنطوي معاملة ما على قيدين يف الحساب المالي.

تنقسم الأصول المالية إلى صنفين رئيسيين: الأصول المالية طويلة الأجل تتجاوز مدة استحقاقها السنة الواحدة وهي ما تعلق منها بالاستثمار المباشر (الأسهم) والاقتراض (القروض طويلة الأجل أو السندات)، كما قد تكون أصولاً مالية قصيرة الأجل لا تتجاوز مدة استحقاقها سنة واحدة كالكمبيالات والقروض تحت الطلب.

يسمى رصيد الحساب المالي بصافي الإقراض أو صافي الاقتراض، إذ أنها إذا كانت حالة وضعية صافي إقراض فذلك يعني أن الاقتصاد يقدم رؤوس أموال للعامل الخارجي أكثر مما يحصل عليه والعكس في حالة وضعية صافي الاقتراض. ويساوي صافي الإقراض أو صافي الاقتراض مجموع رصيد الحساب الجاري والحساب الرأسمالي، لأنه إذا زادت القيم الدائنة عن القيم المدينة في الحسابين الجاري والرأسمالي يظهر في الحساب المالي صافي اقتناء أصول مالية أو انخفاض خصوم مالية بنفس القيمة.

وزيادة على الأقسام الرئيسية الثلاثة المكونة لميزان المدفوعات، هنالك ما يعرف بـ "حساب التسويات الرسمية"

4.3 ميزان التسويات الرسمية: يضم تحركات الذهب النقدي ورصيد العملات الأجنبية التي تحتفظ بها السلطات النقدية والبنوك التجارية في البنوك الأجنبية وحقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي خلال السنة، والغرض من هذا الحساب هو تسوية ميزان المدفوعات للدولة من الناحية المحاسبية سواء في التزاماتها وحقوقها مع الأجانب أو عن طريق تحركات في الأصول الاحتياطية الرسمية، وتتم هذه التسوية بالكيفية التالية:

في حالة العجز:

- إما بتسديد قيمة العجز ذهباً أو عملات قابلة للتحويل وبالتالي تخفيض مستوى احتياطياتها من الصرف؛
- أو بطلب قرض قصير الأجل من بلد دائن، وبالتالي ارتفاع مديونية البلد صاحب العجز؛
- أو بتخفيض دائنية البلد تجاه العالم الخارجي؛
- أو بالاقتراض من السوق المالية الدولية أو من المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي؛

في حالة الفائض:

- إما بزيادة احتياطياتها من الذهب والعملات الصعبة؛

- أو بتقديم قروض قصيرة الأجل للدول المدينة، وبالتالي زيادة دائيتها تجاه العالم الخارجي؛
- أو بتسديد ديونها السابقة.

5.3. ميزان السهو والخطأ: يستعمل هذا الحساب في تسوية ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية فإذا كان المجموع الدائن لا يساوي المجموع المدين فإن الفرق بينهما يمثل القيمة التي تسجل في هذا الحساب، حيث لا يمكن حصر جميع المعاملات مع العالم الخارجي وذلك لعدة أسباب منها:

- الخطأ في تقييم السلع والخدمات نتيجة اختلاف أسعار صرف العملات،
 - عدم الإفصاح عن المشتريات العسكرية لضرورات الأمن القومي.
- وتحدر الإشارة إلى وجود اختلاف بين مفهومي التعادل والتوازن في ميزان المدفوعات، حيث يكون التعادل محاسبيا ويشير إلى تساوي طرفي الميزان من الناحية المحاسبية (مدين/ دائن)، بينما يكون التوازن من الناحية الاقتصادية وليس شرط أن يتحقق فقد يكون فائضا أو عجزا.

يرتكز التسجيل على مستوى ميزان المدفوعات على نظام قاعدة القيد المزدوج التي تقوم على مبدأ أن كل معاملة يسجل لها قيدان متساويان ومتقابلان تعبيرا عن عنصرَي التدفق الداخل والتدفق الخارج لكل عملية تبادل. فعند إجراء أي معاملة يسجل كل طرف فيها قيدا دائما وقيدا مدينا مقابلا حيث جند :

- **القيد الدائن:** يضم صادرات السلع والخدمات، الدخل مستحق القبض، انخفاض الأصول أو زيادة الخصوم، زيادة في التزامات الدولة تجاه الأجانب أو انخفاض التزامات الأجانب تجاه الدولة.
- **القيد المدين:** يضم واردات السلع والخدمات، الدخل مستحق الدفع، زيادة الأصول أو انخفاض الخصوم، زيادة التزامات الأجانب تجاه الدولة أو انخفاض التزامات الدولة تجاه الأجانب.

4. الاختلال في ميزان المدفوعات

إن اختلال ميزان المدفوعات وعدم توافقه يعتبر أمرا واقعا بالنسبة لكافة الاقتصاديات العالمية، ويقصد بالاختلال في ميزان المدفوعات عدم التساوي بين الجانب المدين والجانب الدائن على مستوى العمليات المستقلة أو الدائنة، ويظهر الاختلال في ميزان المدفوعات إما على شكل فائض أو عجز.

فقد تعاني الدولة من عجز يف ميزان مدفوعاتها، ويترتب عن ذلك زيادة في مديونيتها للعالم الخارجي فتعيش في مستوى أكبر من إمكاناتها الحقيقية. كما يترتب عن هذا العجز أيضا الإقبال على عملات الدول الدائنة وانخفاض الطلب على العملة المحلية، واستمرار هذا الوضع يجعل مركز هذه الدولة ضعيفا في الاقتصاد الدولي فتتهار سمعتها الاقتصادية بين المؤسسات المالية الدولية والإقليمية.

1.4. أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات

- توجد أنواع عديدة من الاختلال ولا تقتصر على حالة العجز فقط، إنما تشمل الفائض أيضا، وتنقسم إلى قسمين:
- أ. **الاختلال المؤقت:** يحدث نتيجة بعض التغيرات الاقتصادية قصيرة الأجل، كما لا يستدعي هذا الوضع القيام بأي سياسة للتخلص منه باعتبار أنه يزول بزوال الظروف المتسببة في حدوثه، ويمكن التمييز فيه بين الأنواع التالية:
 - **الاختلال الطبيعي:** وهو الاختلال الذي يحصل في الغالب نتيجة ظروف طبيعية قاهرة تؤثر على استمرارية المصانع والأراضي على الإنتاج ومن ثم تدفع لتراجع صادرات البلد المعني إلى مستوى يجعل من ميزان المدفوعات يبرز في حالة عجز.

• **الاختلال الموسمي:** يتوقف على المدة التي حدث فيها الاختلال وبمس خاصة الدول التي لهذه المحاصيل الموسمية أو منتجات موسمية. ففي فصل الشتاء مثلاً يزيد الطلب على البترول والغاز وما يدفع الارتفاع أسعاره بالشكل الذي يؤدي إلى استفادة الدول المصدرة له من تزايد في جانب الصادرات الذي قد يدفع غالباً لتسجيل حالة فائض في ميزان المدفوعات، لكن بعد هذه الفترة عند تقلص الطلب على المنتجات الطاقوية يتلاشي الفائض المسجل سابقاً تدريجياً ويتحول ميزان المدفوعات إلى حالة عجز أحياناً، حيث أن مواجهة هذا الاختلال يتطلب من المسؤولين في الاقتصاد المعني تنويع الصادرات للحفاظ على مستوى مستقر من المداخيل لا تتأثر بالدورة الموسمية.

• **الاختلال الدوري:** يمس هذا النوع من الاختلال الأنظمة الرأسمالية في فترات الرواج والكساد تنعكس أثارها على ميزان المدفوعات، فهو يحقق عجزاً وتارة يحقق فائضاً وهذا الفائض أو العجز يطلق عليه الاختلال الدوري نسبة إلى الدورة الاقتصادية، ومثل هذا النوع من الاختلال يمكن علاجه عن طريق إتباع السياسات الظرفية النقدية والمالية التي يمكن أن تكون سياسات توسعية أو انكماشية تبعاً لوضعية الدورة الاقتصادية.

ب. الاختلال الدائم أو الهيكلي:

هذا النوع من الاختلال يستمر وجوده لفترات عبر الزمن، ويرتبط أساساً بضعف درجة التنوع في النشاطات الاقتصادية، وضعف الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته مما يؤثر على الهيكل الاقتصادي للدولة، وعادة ما نجد هذا النوع من الاختلال في الدول النامية والتي تتسم اقتصادياتها بارتفاع درجة اعتمادها على العالم الخارجي من خلال استيراد السلع والخدمات، وهو ما ينجم عنه تفوق الواردات على الصادرات، ومن ثم عجز مستمر في ميزان المدفوعات.

2.4. أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات

هناك عدة أسباب تؤدي إلى اختلال ميزان المدفوعات أهمها:

* **عوامل لا يمكن التنبؤ بها:** مثل النقص المفاجئ لمحصول تصديري والنتائج عن الكوارث الطبيعية، أو التغيرات المفاجئة في أذواق المستهلكين، أو الاختراعات العالمية التي تؤثر على حجم التبادل الدولي، إضافة للعوامل السياسية ومنها الحروب وما تسببه من زيادة في الطلب على المواد الأولية والأسلحة.

* **عوامل يمكن التنبؤ بها:** وتجنبها أو معالجتها عن طريق التدخل الحكومي، وعن طريق السياسات المالية والنقدية، كالتضخم الذي يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات، وذلك في حالة زيادة الأجور مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات، وامتصاص جزء مهم من الصادرات، ومن جهة أخرى فإن زيادة الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية يشجع على زيادة الطلب على المنتجات الأجنبية، ومن ثم زيادة الواردات وانخفاض الصادرات.

* **إقبال الدول على برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية:** تتطلب هذه البرامج استيراد الآلات والتجهيزات التقنية ومستلزمات الإنتاج ولفترة طويلة نسبياً، وقد تلجأ حينها الدول للقروض طويلة الأجل، وهذا ما يؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان العمليات الجارية وميزان رأس المال.

* **تغير بنية العلاقات الاقتصادية الدولية:** إن تغير الطلب العالمي على بعض المنتجات نتيجة الإبداع التكنولوجي المتسارع يؤدي إلى اختلال في موازين مدفوعات الدول المصدرة لهذه المنتجات تبعاً لقدرتها على مواكبة هذا التطور التكنولوجي واستغلالها له في تطوير منتجاتها بما يساهم في زيادة الطلب الأجنبي عليها.

* **تغيرات أسعار الصرف:** ففي حالة انخفاض قيمة العملة الوطنية تصبح المنتجات الوطنية أرخص في نظر المستهلك الأجنبي، أما السلع الأجنبية فتصبح أغلى في نظر المستهلك الوطني ومحصلة ذلك ارتفاع قيمة الصادرات لزيادة الطلب عليها، وانخفاض قيمة الواردات لانخفاض الطلب عليها، مما يؤدي إلى حدوث فائض على مستوى ميزان المدفوعات، العكس في حالة العجز.

* **الظروف الطبيعية:** تساهم الظروف الطبيعية في التأثير سلبا على القدرة الإنتاجية للاقتصاد المحلي من خلال ما قد تلحقه من ضرر على المنشآت والبنى التحتية والمصانع بما يؤثر من جهة سلبا على الإمدادات المحلية ومن جهة أخرى يؤثر سلبا على الإمدادات الخارجية التصديرية، مما يساهم في تزايد الطلب على المنتجات الأجنبية لتعويض النقص في الإنتاج المحلي وهو ما ينتج عنه عجز في ميزان المدفوعات.

بالإضافة للأسباب السابقة الذكر تشترك الدول النامية في جملة من الأسباب التي تساهم في عجز موازين مدفوعاتها نذكر منها:
- ضعف جهازها الإنتاجي وانخفاض درجة مرونته، وذلك نتيجة عدم تنوع النشاطات الاقتصادية للدولة، كما أن هيكل صادراتها يتميز بالتركيز على سلعة أو سلعتين أساسيتين:

- عدم القدرة على توفير الادخار اللازم لتمويل الاستثمارات، وهو ما يجعل هذه الدول تعتمد على التمويل الخارجي والقروض لإنشاء المشاريع، لذلك فهي غير قادرة على أن تقوم بتصدير رؤوس الأموال إلى الخارج، وبالتالي يزداد اعتمادها على استيراد رؤوس الأموال.

- عدم قدرة هذه الدول على التوسع في الخدمات نتيجة ضعف الإمكانيات المتاحة لها، مما يجعل وارداتها من الخدمات تفوق صادراتها، وهذا ما يؤدي إلى زيادة العجز في موازين مدفوعاتها، لأن العجز في تعاملاتها في مجال الخدمات يضاف إلى عجزها في الميزان التجاري.

5. آليات تعديل الاختلال في ميزان المدفوعات

إن تعديل الاختلال في ميزان المدفوعات (من خلال وضعية الحساب الجاري أساسا) سواء كان في حالة فائض أو في حالة عجز يكون إما تعديلا آليا (تلقائيا) أو عن طريق التدخل بتطبيق سياسة معينة كما يتوضح فيما سيأتي:

1.5. التعديل الآلي (التلقائي):

يتم تعديل الاختلال في ميزان المدفوعات بصفة آلية دون أي تدخل من صناع قرار السياسة الاقتصادية وفق الآليات التالية:

أ. آلية التعديل السعري في ظل نظام الصرف المرن: يتلخص مضمون هذه النظرية في اتخاذ نظام سعر صرف حر وعدم تقييده من قبل السلطات النقدية، حيث يتسبب العجز في ميزان المدفوعات في زيادة الطلب على العملة الأجنبية وتراجع الطلب على العملة المحلية وزيادة المعروض منها مما يدفع إلى تراجع قيمتها بشكل يزيد من التنافسية السعرية للصادرات التي يرتفع الطلب عليها في مقابل تراجع الطلب على الواردات التي تصبح مرتفعة الأسعار، وهو ما يعني تلاشي العجز وعودة ميزان المدفوعات تدريجيا لحالته التوازنية والعكس صحيح في حالة الفائض.

ج. آلية التعديل عن طريق الدخل: تنص هذه الآلية التي تأتي في إطار التحليل الكينزي الذي يفترض تواجد الاقتصاد في وضعية ما دون التشغيل الكامل. ومن ثم فإنه وبناء على مفهوم آلية المضاعف فإن تغيرا في مستوى التجارة الدولية يؤثر على مستوى الدخل القومي الذي بدوره يؤثر على طلب الواردات.

وعليه فإن زيادة قيمة الصادرات يتسبب في زيادة قيمة الدخل القومي بقيمة تعادل ما يعرف بـ"مضاعف التجارة الخارجية"، في حين أن زيادة الدخل القومي سوف تدفع عن طريق الميل الحدي للاستيراد إلى تزايد الطلب على الواردات، وهو ما يدفع لتلاشي الارتفاع السابق في قيمة الصادرات تدريجيا وعودة ميزان المدفوعات إلى حالته التوازنية.

2.5. التعديل عن طريق أدوات السياسة الاقتصادية:

يمكن تعديل الاختلال في ميزان المدفوعات عن طريق تطبيق سياسات معينة في حال عدم تحقق فعالية آلية التعديل الآلي خصوصا إذا لم تتوفر الافتراضات التي تبني عليها بالأساس.

ويعتبر تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات بمثابة التوازن الخارجي لاقتصاد الدولة، في حين أن التوازن الداخلي يعني بمؤشرات النمو، البطالة، وضعية الميزانية ومعدل التضخم. وبالتالي ففي إطار السعي لتحقيق التوازن الاقتصادي العام يتوجب على صناع قرار السياسة الاقتصادية اختيار السياسات الملائمة التي تمكن من تحقيق كلا : التوازنين كما يبرز فيما سيأتي:

أ. السياسة المالية:

تتمثل أدوات السياسة المالية في الضرائب والإنفاق الحكومي، ففي حالة الفائض تتخذ الدولة سياسة مالية توسعية عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب لأنها تدفع إلى زيادة الطلب على الواردات مما يمكن من تلاشي فائض الصادرات عن الواردات. بينما في حالة العجز تطبق سياسة مالية انكماشية بخفض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب، لأنها تساهم في الحد من الطلب على الواردات ليصبح مساوي لقيمة الصادرات وبالتالي يتحقق التوازن.

وتجدر الإشارة إلى أن إتباع السياسة المالية التوسعية يؤدي إلى إزالة الفائض في ميزان المدفوعات وبهذا تحقيق التوازن الخارجي، إضافة إلى إمكانية تحقيق التوازن الداخلي إذا كان اقتصاد الدولة في حالة انكماش، لأنها تساهم في دفع الطلب الكلي للارتفاع مما يساهم في إنعاش الاقتصاد المحلي، لكنها لن تكون فعالة في تحقيق التوازن الداخلي إذا كان الاقتصاد في حالة تضخم لأنها ستدفع إلى تزايد معدلات التضخم.

أما السياسة المالية الانكماشية تكون فعالة في الحد من العجز وبالتالي تحقيق التوازن الخارجي، مع إمكانية تحقيق التوازن الداخلي إذا كان الاقتصاد في حالة تضخم لأنها سوف تدفع على تراجع الطلب الكلي المحلي، لكنها لن تكون فعالة في تحقيق التوازن الداخلي إذا كان الاقتصاد المحلي في حالة انكماش لأنها ستزيد من تراجع الطلب الكلي ومن ثم دخول الاقتصاد المحلي في حالة انكماش قصوى قد تصل به إلى مرحلة الكساد.

ب. السياسة النقدية:

تساهم السياسة النقدية في تعديل اختلال ميزان المدفوعات في ظل نظام الصرف الثابت عن طريق سياسة تخفيض قيمة العملة التي تؤثر على الأسعار النسبية للسلع المحلية والأجنبية وبالتالي التأثير على حركة الصادرات والواردات. إذ أن تواجد ميزان المدفوعات في حالة عجز يدفع صناع القرار إلى تخفيض قيمة العملة مما يمكن من إعطاء تنافسية للصادرات لترتفع قيمتها في مقابل تراجع الطلب على الواردات التي تصبح مرتفعة الأسعار بالنسبة للداخل ومن ثم عودة ميزان المدفوعات لحالته التوازنية.

– إعانات التصدير: تقوم الدولة في بعض الحالات بتقديم إعانات للمصدرين بهدف تمكينهم من التنافس في الأسواق الدولية، ورفع حجم صادراتهم، ومن بين صور هذه الإعانات نجد: منح المصدرين أو المنتجين، قروض مصرفية وبفائدة ضئيلة، منح تخفيضات في تكاليف النقل.

ملاحظة

الاجزاء الملونة لا تدخل ضمن الاختبار العادي